

محاضرة رقم: ٩	
التربية للعلوم الانسانية	الكلية
التاريخ	القسم
التحديث في الدول الاسلامية	اسم المادة باللغة العربية
Modernization in Islamic countries	اسم المادة باللغة الانكليزية
الثالثة	المرحلة
٢٠٢٣-٢٠٢٤	السنة الدراسية
الاول	الفصل الدراسي
م.د. سالم اسماعيل مصطفى / م.د. سجاد عبد المنعم مصطفى	المحاضر
فترات التحديث في ايران ١ و ٢ و ٣	عنوان المحاضرة باللغة العربية
Periods of modernization in Iran 1 and 2 and 3	عنوان المحاضرة باللغة الانكليزية
تاريخ ايران بين ثورتين- امال السبكي	المراجع والمصادر
التاريخ الايراني المعاصر- غلام رضا نجاتي	
التيارات السياسية في ايران- فاطمة الصمادي	

فترات التحديث

تخطى مسار التحديث في ايران عدة محطات، منذ انطلاقه في مطلع العقد الثالث من القرن التاسع عشر الى اليوم، وتبدت سمات مميزة في كل زمان من الأزمنة التي تحرك فيها. وبوسعنا تحقيب أزمنة التحديث في فترات، تستغرق كل واحدة عدة عقود زمنية، تطول أو تقصر، حسب طبيعة المتغيرات، والاستجابة والتحدي التاريخي للمجتمع، وأشكال التعاطي مع الماضي، ومع الآخر المختلف.

ويمكن ايجاز الحديث عن هذه الأزمنة فيما يلي:

الفترة الأولى: الاكتشاف والإقتباس والتقليد (١٨٢٠-١٨٧٨):

اكتشف الإيرانيون الإصلاحات منها (التنظيمات العثمانية)، و(اصلاحات محمد علي باشا) في مصر، فعملوا على استعارتها ومحاكاتها، ودشنت هذه المرحلة بإصلاحات ولي العهد عباس ميرزا، ومساعيه في تحديث الجيش، وابتعاث الطلاب إلى أوروبا، وتعاون وزيره أبو القاسم، ثم محاولات امير كبير البالغة الأهمية في تحديث النظم الإدارية، والمالية، والعسكرية، والتعليمية في الدولة القاجارية، وبلغت المرحلة الأولى ختامها بإقضاء سبه سالار من الوزارة.

وكان الميرزا حسين خان القزويني الملقب بمشير الدولة ثم سبه سالار ولد في ١٨٢٠م وبعد عزله من رئاسة الوزراء أصبح واليا لكيلان، ثم وزيرا للخارجية لفترة قصيرة، وأخيراً والياً على خراسان. إلى وفاته فيها عام ١٨٨٠م.

دور سبه سالار في تحديث ايران

وقد دفع المنحى الاصلاحى لى ناصر الدين شاه أن يبحث عن بديل لأمير كبير، فعثر على سبه سالار الذي كان أبوه من الشخصيات المرتبطة بالبلاط، تقلد الوزارة، وترعرع في جهاز امير كبير، الذي بعثه سفيراً لإيران في الهند، ثم تقيس. وسبه سالار من أوائل خريجي دار الفنون، أرسله أبوه بمعية أخيه الى فرنسا، وعمل لمدة ثلاثة عشر عاماً في تركيا، وتعلم التركية وتأثر كثيراً بأفكار الإصلاحيين الأتراك الذين كانوا من اصدقائه المقربين. وحينما سافر ناصر الدين الى العتبات المقدسة في العراق عام ١٨٧٠، استقبله سبه سالار واستضافة، باعتباره سفيراً لإيران في الدولة العثمانية، فنال رضا الشاه واعجابه، وجلبه معه الى طهران، واستوزره للعدل أولاً، ثم الحرب، وخلص عليه لقب سبه سالار، اي (امير الجيش) واخيراً تبوأ رئاسة الوزارة في ١٨٧١م.

كان سبه سالار تحديثياً، يسعى لإحداث اصلاحات شاملة في البلاد، لم يضطهد خصومه، مثلما فعل امير كبير ومن فرط اعجابه بالمعارف والآداب والفنون والحريات والحقوق في أوروبا روج الموسيقى الغربية، وأسس (دار الشورى الكبرى). وفسح المجال لصدور الصحافة، وأنشأ معاهد لتعليم المعارف الجديدة، ومنح الصحف الحرية بتقويم ونقد الحكومة مما أثار حفيظة رجال البلاط وبعض رجال الدين، الذين وصفوا كلمة الحرية التي يدعو لها سبه سالار بأنها قبيحة.

وبمرور الأيام تزايدت الأصوات المعارضة له، وتكاثر خصومه، من رجال البلاط، الذين فقدوا أهم مخصصاتهم وامتيازاتهم، بعد أن أراد مساواتهم بكافة المواطنين امام القانون. وكذلك بعض رجال الدين، إثر محاولاته تأسيس محاكم مدنية، والتخلص من العقوبات البدنية، كالجلد وبتز الأعضاء، ودعوته الصريحة للحرية، فأفتى بعضهم بضرورة اقضاء سبه سالار، وهددوا ناصر الدين ان لم يعزله بترك ايران.

كما تعاقد مع رجل الأعمال الإنجليزي رويتر، كيما يؤسس شبكة للسكك الحديدية والطرق في البلاد، وغير ذلك من البنى التحتية، غير أنه واجه معارضة شديدة، ولم يدعمه أحد سوى ناصر الدين، واتسعت رقعة معارضييه وضجوا بالشكوى من اصلاحاته، وتحريض ناصر الدين شاه عليه. فرضخ ناصر الدين في خاتمة المطاف وعزله، بالرغم من أنه لم يلبث في رئاسة الوزراء سوى سنتين.

الفترة الثانية: مناهضة الاستبداد (١٨٧٨-١٩٠٦)

اشتعلت في ناصر الدين شاه الثورة المشروطة في (١٩٠٩) أو الثورة الدستورية التي سادت فيها الدعوة إلى تشريع دستور لعمل الدولة، والاهتمام بالتنمية الاقتصادية والثقافية، والدعوة للخروج من نفق التخلف. وشدد مجموعة من الكتاب على استلزام النظام السياسي الحديث في اوربا، وضرورة الاستناد إلى الشعب كمصدر لمشروعية السلطة، وشجبوا الاستبداد، وكافة اشكال احتكار السلطات، وعدم الفصل بينها.

دور الميرزا يوسف خان التبريزي في تحديث ايران

الميرزا يوسف خان التبريزي ويلقب بمستشار الدولة (١٨٢٣-١٨٩٥) بدأ اصلاحاته من خلال كتاباته أن الشعب هو المصدر الوحيد لمشروعية السلطة، وهو اول إيراني يطالب بتدوين دستور، وملكية دستورية، أو سلطنة مشروطة.

وكان مستشار الدولة أحد السياسيين المعروفين في العصر القاجاري، وأصبح وزيراً لفترة وسفيراً لإيران في روسيا وفرنسا. وقد ترجم إعلان حقوق الإنسان من الفرنسية إلى الفارسية، وسعى إلى دعم تلك الحقوق بما يؤيدها من الكتاب والسنة والسير. كما أصدر رسالة بعنوان كلمة واحدة (يك كلمة) ويقصد بالكلمة الواحدة القانون، وهو يرى أنه السبيل الوحيد للنهوض والتقدم.

اثر جمال الدين الأفغاني على ازدياد وعي الشعب الإيراني

كان لصوت جمال الدين الأفغاني ودعوته استجابات واسعة في إيران (ولد السيد جمال الدين الأفغاني في تشرين الأول (١٨٣٨-١٨٩٧) لأسرة أفغانية من أصول عربية عريقة ينتهي نسبها إلى الحسين بن علي (عليه السلام)، ونشأ في كابول عاصمة أفغان. وتعلم في بداية تلقيه العلم اللغتين العربية والفارسية، ودرس القرآن وشيئاً من العلوم الإسلامية، وقد تردد على إيران، وتواصل مع السلطة والبيزار ورجال الدين فيها، ففي مايو ١٨٨٦ رسا في بوشهر، ولبت هناك إلى أب ١٨٨٦م، فبلغ طهران نهاية تلك السنة عبر شيراز واصفهان، وفي نيسان ١٨٨٧م غادر طهران وبعدها عاد إلى طهران مرة أخرى في أواخر ١٨٩٠، بناء على دعوة من ناصر الدين شاه، وبعد عدة أشهر تبدلت الأجواء في طهران وشعر الأفغاني وقيعة ناصر الدين به، فتحصن بمقام شاه عبد العظيم الحسني ولبث فيه حتى طرد منه في كانون الثاني ١٨٩١م.

اثر المرجعية الدينية على الشعب الإيراني

أصدر الميرزا محمد حسن الشيرازي في عام ١٨٩٠، من سامراء في العراق، فتواه الشهيرة بتحريم التتباك، من أجل إلغاء الامتياز الممنوح من حكومة ناصر الدين شاه إلى شركة بريطانية، لانحصار كل ما يتعلق بزراعة وصناعة التبوغ فيها، وحرمت ما يقارب المئتي الف مواطن من أرزاقهم، ممن كانوا يعملون في هذا المجال، وبعد صدور الفتوى مباشرة انهار

الامتياز الممنوح للشركة، ورضخ ناصر الدين شاه لسطوة الفتوى، عندما أصاب الشال فاعلية كل المرافق المتصلة بزراعة وتصنيع التبوغ.

وكانت هذه الفتوى اختباراً مدهشة لتأثير المرجعية الدينية العليا في المجتمع، والمكانة السامية لكلمتها في حياة الناس، وهيمنتها على مشاعر الأتباع وعواطفهم وأرواحهم وعقولهم. وهي تؤشر الى عمق وعي الأنا لذاتها، وقدراتها المخبوءة في مقاومة الاستبداد والاستعمار، ولم تنقوض مكانة المرجعية الدينية في ايران أو تتداعى وتضمحل، وانما تكرم وتعزز دورها بمرور الأيام.

الفترة الثالثة: المشروطة أو الدستورية (١٩٠٦-١٩٢٥):

العوامل التي ادت الى زيادة وعي الشعب الايراني

استفاق وعي النخبة الإيرانية في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين على أن غياب القانون، وتفشي الاستبداد والملكية المطلقة، غير المقيدة بدستور، هو منبع التخلف والانحطاط، الذي يزرع في اغلاله المجتمع الإيراني.

وكان للمذكرات والانطباعات، التي دونها المسافرون والرحالة والطلاب والبعثات الدبلوماسية الإيرانية الى اوروبا، تأثير بالغ في ادراك الدور، الذي يلعبه الدستور في الحد من السلطة، والتداول السلمي لها، من خلال الفصل بين السلطات الثلاث، والتركز على الشعب كمصدر للمشروعية، ومراقبة تنفيذ القانون.

كما شددت المقالات والصحف والمجلات، والرسائل والكتب، وأدبيات الرحلات والأسفار، والنصوص المترجمة الى الفارسية. وسبقت صحيفة (اختر) الإيرانية الصادرة في اسطنبول في القرن التاسع عشر سواها، الى طرح مسألة القانون، والتشديد على ضرورة ترويج

ثقافة دستورية بين الناس، وتوعيتهم بأن مشكلات حياتهم ناجمة عن عدم وجود دستور، وعدم تنظيم السلطات وحدودها ومجالاتها في قانون. ولما كانت هذه المسألة من اهم مشاغل النخبة وقتئذ.

دور ميرزا ملكم خان (ناظم الدولة) في ايران

ظهر ميرزا ملكم خان ناظم الدولة (١٨٣٣-١٩٠٨) الذي ولد في بمدينة اصفهان في ايران في سنة ١٨٣٣م، من أصول أرمنية أعتق والده الإسلام، تلقى تعليمه بشكل جيد، فدخل مدرسة الهندسة، وسافر إلى باريس وعاش فيها حوالي ثلاث سنوات أطلع هناك على فكر الثورة الفرنسية. عاد إلى إيران ليعمل مدرسية في مدرسة الفنون، وأسس بعد عودته من باريس جمعية السلوان ثم انتقل للعمل في البلاط القاجاري موظفاً، وعمل في الشؤون الخارجية، وعين سفيرا لبلاده في بريطانيا، أراد أن يوصل فكرة الليبرالي إلى قمة هرم السلطان الشاه، فألف كتابه الشهير (الإصلاح) ذكر فيه معالم الإصلاح وأهمية الدستور في بناء السلطة التشريعية والتنفيذية، وركز فيه على الأمور الاجتماعية ورفع المستوى المعاشي للسكان، وأعجب ناصر الدين شاه بهذا الكتاب إلا أنه لم يأخذ شيئاً من أفكاره، واعتمد هذا الكتاب كركيزة أساسية لدى قيادات الثورة الدستورية فيما بعد اصدر صحيفة في لندن تحت عنوان (قانون) تمحور اهتمامه فيها على ضرورة سن القوانين، وأن السبيل الوحيد لنهوض ايران هو القضاء على الاستبداد، واقامة حكومة تعمل في اطار قانون، واستوحى ملكم خان تصوراته بشأن القانون من مطالعته الأثار مفكري الثورة الفرنسية. وقد شدد في رسالته المعروفة بـ (مكتوبات) على هذه المسألة واعتبرها السبب الرئيسي لكافة اشكال التخلف.

دور ميرزا عبد الرحيم طالبوف في ايران

ظهر (ميرزا عبدالرحيم طالبوف)، الذي ولد في ١٨٢٤ في مدينة (تبريز). استطاع

طالبوف بتعلمه اللغة والأدب الروسي خلال فترة إقامته في داغستان وتقليد استطاع أن يطلع على آثار المفكرين وعقائدهم السياسية والفكرية أقدم ولأول مرة في إيران علي نشر كتب علمية بلغة بسيطة، من كتاباته وآثاره العلمية كتاب (احمد يا سفينة طالبي)، ترجمة عدة رسائل علمية في الفيزياء و علم النجوم و كتاب (مسالك المحسنين)، والذي قد كتب في إطار رحلة فلسفية مع مضمون نقدي، استطاع (طالبوف) بكتابته السهلة ان يبدع أسلوبا جديدا في الأدب الفارسي بحيث يجب اعتباره أحد مؤسسي النثر الجديد، إن مجموعة أفكاره حول العدالة والحرية والوطنية والاهتمام بالتعليم والتقدم العلمي والاجتماعي في إيران، جعلت منه جزءا من التيار المثقف في الحقبة الدستورية.

ربط ميرزا عبد الرحيم طالبوف التبريزي تخلف ايران بغياب القانون، ففي كتابه (سياست طالبي) الذي صاغه على شكل حوار بين شخصين (ميرزا عبد الله وميرزا صادق) يرمزان إلى المثقف المستنير في عصره، وبيحثان عن تفسير موضوعي علمي لانهطاط المجتمع، يتفقان في خاتمة المطاف على رأي واحد.

وسادت كتابات النخبة الإيرانية في هذه المرحلة مصطلحات الحكومة القانونية أو الدستورية (حكومت قانوني، والحرية "حرية)، والنظام البرلماني (نظام برلماني)، ودار الشورى (مشورت خانه)، وانعكست اصداء هذه الكتابات على لسان الوعاظ وخطباء المنابر، ممن يواظبون على تحريض مستمعيهم، وتعبئتهم لمناهضة الاستبداد، عبر المناداة بدولة القانون، ورفع الشعارات المطالبة بالدستور، وتكرارها في كل مناسبة. ويمكننا ملاحظة مدى الإصرار على هذه المسألة والتأكيد عليها، حين تطلع على نموذج لهذه الخطابات الموجهة من على المنبر للجمهور.

كذلك استوعب الوعي الدستوري الإيراني مجموعة تشريعات وقوانين دستورية ولوائح حقوقية فرنسية وعلمانية وعربية، وترجمتها الى الفارسية، مثل كتاب عبد الرحمن الكواكبي (طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد)، ومن قبله ترجم مستشار الدولة لائحة حقوق الإنسان من الفرنسية وترجم ميرزا حسين خان سبه سالار دستور مدحت باشا العثماني الى الفارسية ايضا.

ساهمت أنشطة ومساعي وكتابات النخبة الفاعلة بإيجاد أرضية واسعة للوعي الدستوري في المجتمع الإيراني، بعد أن جعلت مناهضة الاستبداد وتدوين الدستور من أهم أولوياتها، وكرست مختلف الجهود لإشاعة هذه الثقافة وتعميمها، بنحو لم تعد ثقافة خاصة بالنخبة، وانما امتلكها الوعي الشعبي، وصارت القضية المطالبة الأولى في حياة المواطن الإيراني، ووجد جماعة من الفقهاء أن الظروف الاجتماعية والسياسية ممهدة، لإرغام الملكية المستبدة على تحديد سلطاتها وتقييدها في اطار قانون اساسي، يستمد مشروعيتها من الشعب، ويخضع بموجبه الملك الإرادة الأمة، ولا يختصر كل شيء بشخصه.

أسهمت افكار هؤلاء المفكرين اضافة للصحف في قيام اول ثورة في تاريخ ايران هي الثورة الدستورية التي كان السبب المباشر لقيامها هي الامتيازات التي كان يمنحها الشاه القاجاري مظفر الدين شاه للأجانب فارتفعت الأصوات المنندة بالتدخل الأجنبي في البلاد اضافة الى سوء الأوضاع الاقتصادية فقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية الرئيسية كل تلك العوامل دفعت لإعلان الثورة التي كانت من القوة اضطرت مظفر الدين شاه الى الاذعان لمطالب الثوار وصدر اول قانون للانتخابات.

قانون الانتخابات الايراني

تكون قانون الانتخابات من ثلاث وثلاثون مادة، حددت بموجبها ضوابط الترشيح والانتخابات نصت المادة الأولى فيه على (طبعية الانتخابات) والتي حددتهم بالأمر

القاجاريين، العلماء والطلاب، الأعيان والأشراف، التجار، الملاكين والفلاحين، والأصناف، وعلى الرغم من الأمر الملكي الصادر عن مظفر الدين شاه كان قد اقر تلك الطبقة، غير أن لجنة إعداد القانون لم تعط لنا أي (توضيحاً) أو (تفسيراً) بهذا الشأن، فلا غرو أن نلتبس بانها قد جاءت تقليداً لمجلس فرنسا عام ١٧٨٩ أو دوما روسيا عام ١٩٠٥ التي أجريت فيهما الانتخابات بصورة طبقية، كما ويمكن القول أن ممثلي أصحاب المهن والطلاب لا يمكنهم الارتقاء إلى المجلس بغير هذه الطريقة، في حين كانت هاتان الفئتان (فاعلتان) للغاية إبان الثورة، فعليه تقرر منح هاتين الفئتين دوراً في الأمور السياسية للبلاد. فيبدو لنا واضحة التأثير (السلبى) للتجار على القانون حيث نص البند الرابع من المادة الثانية من القانون على حق الانتخابات لكل من يملك الف تومان وهو مبلغ كبير في حسابي الزمان والمكان، ويلاحظ أن الهدف من إقرار هذا الشرط هو حصر حق الانتخاب بفئة صغيرة ومعينة من الشعب الإيراني وحرمان الأغلبية الساحقة من التعبير عن آراءهم في انتخاب ممثليهم في المجلس، ولا بد من الإشارة إلى أن هذا الشرط كان قد (اقتبس) من قانون الانتخابات الفرنسي لسنة ١٧٨٩ والذي خصصت إحدى مواده على شرط امتلاك الناخب لمبلغ من المال لا يقل عن مئتي وخمسون فرنكاً فرنسياً، ولا ننسى التأثير الايجابي لرجال الدين، حيث فرض البند الخامس من المادة الثالثة والبند السابع من المادة الخامسة شرط (سلامة العقيدة الدينية للناخب والمرشح) ونتمس أن الهدف من وراء ذلك هو الحفاظ على (إسلامية) المجلس وتقويت الفرصة على من يحاول الطعن فيه واتهامه بالكفر والإلحاد باعتباره صنيعه غريبة.

تم حرمان النساء والمجانين والأجانب وكل شخص لم يتم الخامسة والعشرين من عمره ، وكل شخص ثبت تقصيره أو ارتكب جريمة قتل أو سرقة أو أن يكون مناسبة للجيش وبصنفيه المشاة والبحرية ومنتسبي الأجهزة الأمنية والشرطة من حق الانتخاب.

وان المرشح لعضوية المجلس يجب أن تكون له معرفة باللغة الفارسية قراءة وكتابة وان يكون إيرانيا ومعروفاً على مستوى منطقته وخدمته للدولة وان لا يقل عمره عن ثلاثون عاماً ولا يزيد عن سبعون وأن يكون ملماً وبصيراً بأمور المملكة، افتتح اول مجلس نيابي في السابع من تشرين الأول ١٩٠٩ وحضر افتتاحه الشاه مظفر الدين شاه واول عمل قام به هو صياغة الدستور الذي صادق عليه الشاه في كانون الثاني ١٩٠٧ ثم مات الشاه بعد ذلك بأيام وكان هذا الدستور ترجمة حرفية للدستور البلجيكي فهو يقوم على اساس المبادئ الديمقراطية التي كانت شائعة في أوروبا ولكن لجنة أعداد الدستور حرصت على أن يكون موافقا للتعاليم الإسلامية.



جمال الدين الافغاني



يوسف خان تبريزي



حسين خان (سبه سالار)



عبد الرحيم طالبوف



ملك خان



محمد حسين الشيرازي